أشاد بدور الإعلام وتفاعل المواطنين والمقيمين

الحشاش : حملة «بفضلكم كويتنا أفضل» حققت نتائج إيجابية ملموسة تصب في مصلحة مستخدمي الطرق

أشاد مدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي ومدير إدارة الإعلام الأمني بالإنابة العقيد عادل أحمد الحشاش بالتجاوب الكبير والمشاركة الفعالة من المواطنين والمقيمين بفعاليات الحملة التوعوية المرورية التي أطلقتها وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للمرور وإدارة الإعلام الأمني وبالتعاون مع بنك بوبيان بشأن اهمية إتباع قواعد المرور والالتزام بقوانينه واختيار مجموعة من السائقين المثاليين وتكريمهم والتي إنطلقت تحت شعار «بفضلكم كويتنا أفضل.. شكراً لأنك سائق مثالي» ، مثمناً دور وسائل الإعلام وجهودها في دعم أنشطة الحملة عبر كافة وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزيون وصحافة إضافة الى الاعلام الالكتروني وعبر مواقع التواصل الإجتماعي وشبكة الانترنت.

وقال العقيد الحشاش في تصريح بمناسبة نجاح أولى فعاليات الحملة التوعوية المرورية التي انطلقت يوم الخميس الماضي بمجمع الأفنيوز بحضور عدد من قيادات وزارة الداخلية ومسؤولي بنك بوبيان وحضور جماهيري غفير وعدد من وسائل الإعلام ، أن القضية المرورية هي إحدى أولويات

■ الحزم في تطبيق القانون جنباً إلى جنب مع تكريم الملتزمين

ومحل إهتمام معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووكيل وزارة الداخلية بالإنابة الفريق سليمان الفهد بضرورة العمل على كافة المحاور للحد من حوادث الطرق والإختناقات المرورية التي تشهدها بعض المناطق ، لافتا إلى أهمية الدور التوعوي لتلك الحملات وما يترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة تصب في مصلحة مستخدمي الطريق من مواطنين ومقيمين.

وأشار الحشاش إلى ما شهدته فعاليات الحملة من إقبال جماهيري خاصة على المعرض المروري والبروشورات التوعوية

عادل الحشاش

والتي تم طباعتها بعدة لغات لكي تعم الفائدة على الجميع لافتا إلى تركيز الحملة وأنشطتها على التوعية باهمية اتباع قواعد المرور والالتزام بقوانينه وتحفيز المواطنين والمقيمين وتوعيتهم بضرورة مراعاة القوانين والقواعد المنظمة للمرور وبما يحقق السلامة للجميع .

وأضاف أن معظم الحوادث المرورية المؤسفة والتي تشهدها الطرق سببها تلك المخالفات المرورية الجسيمة التي يروع خلالها الابرياء وتكبد الدولة خسائر مادية كبيرة تتعلق بإصلاح الطرق والاشارات والجسور علاوة على ماتشهده المستشفيات من حالات كسور

■ التعاون مع بنك «بوبيان» تجربة ناجحة ومثال عملي لتضافر الجهود

وما تتركه من عاهات وإعاقات والتي تتطلب ضرورة التكاتف والتعاون مع كافة الجهات لتوصيل الرسائل التوعية الأمنية والمرورية لتحقيق الأمن والسلامة على الطرقات واحترام القانون والالتزام بالنظم والآداب العامة.

واكد حرص وزارة الداخلية على تطبيق القانون جنبا إلى جنب مع تكريم الملتزمين والسائقين المثاليين ومن يخلو سجلهم من المخالفات لمدة ثلاث سنوات تشجيعا لهم على الاستمرار في الالتزام وتحفيزا لغيرهم وأنها لا تألو جهدا في الاخذ بكل ما يهدف الى حماية أرواح مستخدمي الطريق من مواطنين ومقيمين والمحافظة على امنهم وسلامتهم مشيراً إلى إمكانية تحقيق ذلك بتضافر جهود كل الاجهزة المعنية نحو استخدام آمن للطريق ، مشيدا بالتعاون الفعال مع بنك بوبيان لإنجاح فعاليات تلك الحملة واعتبارها تجربة ناجحة ومثالا عمليا لتضافر الجهود المجتمعية من أجل للتواصل مع أكبر عدد من المواطنين والمقيمين ولتحقيق الأهداف المنشودة من الحملة.

ودعا الحشاش المواطنين والمقيمين إلى التفاعل مع أنشطة الحملة والحرص على التسجيل بالمسابقة والاستماع الى نصائح وإرشادات رجال المرور وأنشطتهم المتمثلة في الجوانب التوعوية وتوزيع المطبوعات المختلفة والهدايا وتسجيل الراغبين للاشتراك في المسابقة بعطلة رأس السنة الميلادية مشيرا إلى مواصلة الحملة لفعالياتها بمجمع المارينا مول التجاري وذلك وفقا للجدول الزمني للحملة المعلن مسبقا ، مؤكدا على الإستمرار في منح الجوائز الفورية القيمة للرواد ولمن يخلو سجلهم من المخالفات المرورية ، وتسجيل الجماهير للإشتراك في المسابقة ودخول السحب على الجوائز النقدية والعينية والتي سيتم منحها إلى عدد من السائقين المثاليين.

السفير الزمانان يبحث مع شرف الدين سبل تعزيز التعاون الإعلامي بين البلدين

القاهرة - «كونا»: بحث سفير دولة الكويت لدى مصر سالم غصاب الزمانان أمس، مع وزيرة الإعلام المصري درية شرف الدين سبل تعزيز التعاون في المجال الاعلامي بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية .

وقال السفير الزمانان في تصريح لـ «كونا» انه تم خلال اللقاء تناول أوجه التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين خاصة التعاون الاعلامي بقطاعاته المختلفة فضلا عن سبل تعزيز وتفعيل العلاقات الاعلامية بين الكويت ومصر .

وأضاف أن الجانبين تطرقا الى بعض المقترحات التي من شأنها تطوير العمل الاعلامي بين دولة الكويت ومصر والوصول به الى مستوى طموح البلدين الشقيقين وبما يصب في صالح مسيرة العلاقات التي تجمع البلدين .

وأكد السفير الزمانان الحرص على التواصل والتعاون بين دولة الكويت ممثلة في جميع مؤسساتها المعنية مع مصر لاسيما في ظل ما يشهد قطاع الاعلام من تسارع وتطور تكنولوجي في مختلف أرجاء العالم .

ونقل الزمانان عن الوزيرة شرف الدين استعداد التلفزيون المصري إجراء تغطية خاصة لحفل الاستقبال الذي ستقيمه سفارة دولة الكويت بالقاهرة بمناسبة الاحتفالات الوطنية بالعيد الوطني وعيد التحرير في فبراير المقبل .

وشدد في هذا السياق على عمق العلاقات الكويتية - المصرية في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور .

الخالد يصدر قراراً بتكليف الفريق الفهد بأعمال وكيل الوزارة

الشيخ محمد الخالد

سليمان الفهد

أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الحمد الصباح قرارا وزاريا يقضي بتكليف الفريق سليمان الفهد بأعمال وكيل الوزارة.

وجاء في نص القرار ما يلي: يكلف وكيل الوزارة المساعد لشؤون الأمن الخاص الفريق سليمان فهد الفهد بالإضافة إلى عمله القيام بأعمال وكيل وزارة الداخلية، وذلك اعتبارا من 31 ديسمبر وحتى إشعار اخر.

ضبط نصف مليون حبة مؤثرات عقلية وسلاح ناري وبندقية صيد بحوزة مواطنين

جانب من المضبوطات

تنفيذا لتوجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في مكافحة مروجي المخدرات وضبط المتاجرين فيها ومتابعة وكيل وزارة الداخلية بالإنابة الفريق سليمان الفهد، تمكنت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات « إدارة المكافحة المحلية » من ضبط مواطنين وبحوزتهما «500000» نصف مليون حبة من المؤثرات العقلية و«50» غرام من مادة الشبو المخدرة وسلاح ناري وبندقية صيد وطلقات مختلفة الأشكال.

وأفادت المعلومات التي توفرت من احد المصادر السرية إلى قيام المواطنين بترويج المواد المخدرة والمؤثرات العقلية .. وبعد التأكد من صحة المعلومات واستصدار الإذن القانوني قامت قوة من رجال المكافحة بمداهمة الجاخور وعندما أحس برجال المكافحة فر بمساعدة متهم آخر «مواطن» وبتفتيش الجاخور تم العثور على نصف مليون حبة من المؤثرات العقلية و«50» غرام من مادة الشبو المخدرة وسلاح ناري وبندقية صيد وطلقات مختلفة الأشكال.

ومن خلال المعاينة تبين أن المتهمين كانا يستغلان الإسطبل المؤجر من قبل المتهم الأول وكراً لهما في تنفيذ الأعمال الإجرامية ومن معاينة المضبوطات كشف رجال المكافحة عن قيامهما بجلب المؤثرات العقلية بأسلوب تهريب جديد وهو تغليف الحبوب داخل أكياس حلويات صغيرة الحجم لحين تجميعها وتفريغها بأكياس كبيرة ومن ثم يقومان بوضع ملصق «لكزس» 2014 عليها بعد تفريغها من الهواء مستخدمين جهازاً خاصاً بعد أن يضعا بداخلها مادة مانعة لتجمع الرطوبة .

وتمت إحالة المضبوطات إلى جهات الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وجار البحث عن المتهمين الهاربين لإحالتهما بتهمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وحيازة السلاح غير المرخص.

تتمات

الغانم: الحكومة

التالي: «يُحرَم من الانتخاب: كل محكوم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة إلى أن يرد إليه اعتباره، سواء كان الحكم عليه مشمولا بالنفاذ أو صدر مع وقف التنفيذ أو كان الحكم بتقرير الامتناع عن النطق بالعقاب.

- على أنه في حالة كَوْن الحكم بالتقرير بالامتناع عن النطق بالعقاب في أي من الأحوال سالفة الذكر يكون الحرمان من الانتخابات لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ الحكم.

- ومع عدم الاخلال بنص المادة الثامنة من هذا القانون تقوم وزارة الداخلية بصفة دورية كل شهرين بحذف اسم كل من يصدر ضدهِ حكم في الأحوال الواردة بالفقرتين السابقتين من جداول الانتخابات تلقائيا وبمجرد صدور الحكم».

مادة ثانية: تضاف فقرة جديدة إلى نص المادة «20» من القانون 1962/35 نصها كالآتي : «وفي جميع الأحوال لا تقبل الجهة المذكورة اعلاه طلب الترشيح إذا كان مثبتا في صحيفة السوابق الخاصة بطالب الترشيح ما يفيد صدور حكم ضده من الأحكام التي وردت في المادة الثانية من هذا القانون حتى ولو كانت السابقة الأولى، ما لم يقدم لها ما يفيد رد اعتباره».

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون أن: لما كان النص في المادة الثانية من القانون رقم «35» لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة على أنه:

«يحرم من الانتخابات المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة إلى أن يرد إليه اعتباره».

ولما كان قد أثير في الآونة الأخيرة جدل حول ما إذا كان تقرير المحكمة الجزائية بالامتناع عن النطق بالعقاب واعتبرت اجراءات المحاكمة كان لم تكن أو أمرت المحكمة بشمول الحكم بالنفاذ أو بوقف تنفيذ العقوبة يحرم المواطن من حق الانتخاب، وكان المقرر وفقا لأحكام محكمة التمييز أن المحكمة الجزائية لا تقرر الامتناع عن النطق بالعقاب إلا إذا رأت توافرا للظروف الموضحة في المادة «81» من قانون الجزاء ومن ثم فإنها تقرر الامتناع عن النطق بالعقاب، مما مفاده ارتكاب المتهم للجريمة المسندة إليه بما يستوجبه ذلك من حرمان الشخص من الانتخاب لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ صدور الحكم : لذا يلزم تعديل النص الحالي بما يرفع عنه هذا اللبس ولكي يكون النص واضحا في هذا الشأن ولا يثير أي جدل حوله، الأمر الذي يتعين تعديله لكي يكون وفقا للقانون المرافق.

كما استوجب القانون في مادته الثانية على إضافة فقرة جديدة إلى المادة «20» لتمنع قبول طلب الترشيح إذا كان مثبتا في صحيفة السوابق الخاصة بطالب الترشيح ما يفيد صدور حكم ضده من الأحكام التي وردت في المادة الثانية من هذا القانون حتى ولو كانت السابقة الأولى.

من جهة أخرى كشفت مصادر مطلعة عن اتفاق عدد من النواب على تقديم طلب لمناقشة سبب عدم تنفيذ الحكومة قانون تجنيس مالايزيد على اربعة آلاف من البدون في عام 2013، وفقا لما اقره المجلس المبطل، ووافق عليه الجانب الحكومي، ونشر في الجريدة الرسمية».

وأكدت المصادر ان «أسئلة ستوجه الى وزير الداخلية بعد اجازة راس السنة الميلادية»، مشيرة كذلك إلى أن «طلبا نيابيا سيقدم ايضا يعطي صفة الاستعجال لمقترح بقانون قدمه عدد من النواب يدعو الى تجنيس اربعة آلاف في 2014، ويطلب من لجنة الداخلية والدفاع سرعة رفعه الى مجلس الأمة، لاعتماده في الدور الحالي».

اضافت ان «المقترح بقانون الجديد سيتلافى ثغرة في القانون السابق، حيث سيصر على تجنيس ما لا يقل وليس ما لا يزيد على اربعة آلاف»، موضحة أن «النواب ليس من حقهم مساءلة الحكومة على عدم تنفيذ التجنيس في 2013، لأن القانون هو تجنيس ما لايزيد، مايعني أنها لو قامت بتجنيس شخص واحد فإنها تكون بذلك قد نفذت القانون، بعكس ما لو كانت الصيغة «تجنيس مالايقل عن عدد معين»، فهي بهذه الحالة ملزمة بالعدد المحدد أو مايزيد عليه، وليس من حقها تخفيضه».

من ناحيته قدم النائب عسكر العنزي قانونا يلزم الدولة «صرف منحة تعادل معاش شهرين لكل مؤمن عليه عند تقاعده».

وجاء في المقترح بقانون: مادة أولى - يضاف إلى الأمر الأميري بالقانون رقم «61» لسنة 1976 المشار إليه مادة جديدة برقم «21» مكرراً نصها الآتي: «يستحق المؤمن عليه عند إحالته إلى التقاعد منحة تعادل معاش شهرين».

الخالد يصدر

غراماً من مادة الشبو المخدرة وسلاح ناري وبندقية صيد وطلقات مختلفة الأشكال.

وتمت إحالة المضبوطات إلى جهات الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وجار البحث عن المتهمين الهاربين لإحالتهما بتهمة الاتجار الغير مشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وحيازة السلاح غير المرخص.

رئيس «البلدي»

الجلسات وتدوين المحاضر.

واكد ان الامانة العامة تعد ذراع المجلس البلدي «التي يجب ان تتولى دعمها جميعا لتكون اهلا للدور الذي حدده القانون للامانة ووحداتها التنظيمية» مبينا ان هذا الدور لن يأتي إلا بوجود ادارة خاصة لشؤون الموظفين داخل الامانة بعيدا عن الجهاز التنفيذي في البلدية وطول الدورة المستندية.

واوضح ان السبيل للوصول الى الفصل المالي والاداري التام الذي ينشده الجميع «هو تفويض وزير الدولة لشؤون الاسكان وزير الدولة لشؤون البلدية بصفته للامين العام للمجلس البلدي القيام بجميع الاختصاصات التي تمكنه من القيام بدوره المطلوب ومتابعة موظفيه والنهوض بهم وتلبية احتياجات المجلس البلدي».

واضاف انه لا بد من مراعاة تحديد بند مستقل ضمن الميزانية العامة خاص بمخصصات المجلس المالية التي يجب ان تقدر سنويا وفقا لاحتياجات المجلس بحيث يتم التصرف بها حسب تعليمات الامين العام لافتا الى ان هذا الامر سيؤدي الى تمكين المجلس من القيام بدوره الفاعل الذي حدده القانون دون دخوله في الدورة المستندية الطويلة.

وذكر ان تطبيق قانون البلدية سيؤدي الى النهوض بدور الامانة العامة للمجلس البلدي ومساهمتها الفاعلة في خدمة الدولة كاحدى وحدات البلدية التنظيمية.

«الداخلية» تقلص

ب- تكون حدود السرعة على الطرق السريعة ما بين الدائري السادس والدائري الثاني كما يلي:

الحد الأقصى لسرعة المركبات 100 كم/ساعة، والأدنى 50 كم/ساعة، والحد الأقصى لسرعة الشاحنات والمركبات الثقيلة 60 كم/ساعة، والأدنى 45 كم/ساعة.

ج- تكون حدود السرعة على الطرق السريعة ما بين الدائري الثاني والدائري الأول كما يلي:

الحد الأقصى لسرعة المركبات 80 كم/ساعة، والحد الأدنى 40 كم/ساعة.

د- تكون حدود السرعة على الدائري الخامس ابتداء من طريق عبد العزيز آل سعود شرقا حتى تقاطع الأندلس مع العارضية غربا كما يلي: الحد الأقصى لسرعة المركبات 100 كم/ساعة، والأدنى 50 كم/ساعة، والحد الأقصى لسرعة الشاحنات والمركبات الثقيلة 60 كم/ساعة، والحد الأدنى 40 كم/ساعة.

هـ- تكون حدود السرعة على الدائري الأول السريع حول المدينة غربا كما يلي: الحد الأقصى لسرعة المركبات 100 كم/ساعة، والأدنى 50 كم/ساعة، والحد الأقصى لسرعة الشاحنات والمركبات الثقيلة 60 كم/ساعة، والأدنى 40 كم/ساعة.

كما نصت المادة الثانية من القرار على ما يلي:

أ- تكون حدود السرعة على الطرق الدائرية من الدائري الأول إلى الدائري الرابع كما يلي: الحد الأقصى لسرعة المركبات 80 كم/ساعة، والأدنى 45 كم/ساعة، والحد الأقصى لسرعة الشاحنات والمركبات الثقيلة 60 كم/ساعة، والأدنى 40 كم/ساعة.

ب- تكون حدود السرعة على الطرق الرئيسية المجمعة داخل المناطق كما يلي: الحد الأقصى لسرعة المركبات 60 كم/ساعة.

جـ- تكون حدود السرعة داخل المناطق السكنية كما يلي: الحد الأقصى لسرعة المركبات 45 كم/ساعة.

كما نصت المادة الثالثة من القرار على ما يلي:

تكون حدود السرعة القصوى داخل طرق مدينة الكويت 45 كم/ساعة، ويستثنى من ذلك شارع الخليج العربي من تقاطع شارع السور شرقا (جمعية المهندسين) إلى تقاطع شارع السور غربا (تقاطع المقصب) حيث تكون السرعة القصوى للمركبات 60 كم/ساعة.

كما نصت المادة الرابعة على:

استثناء من القواعد الواردة في المواد (1 و2 و3) فإنه يجوز للإدارة العامة للمرور القيام بتحديد السرعات على الطرق العامة بالزيادة أو النقصان استنادا إلى المواصفات الهندسية وكثافة حركة المرور وطبيعة المركبات ونوعية الرحلات على الطرق العامة وطبيعة المناطق التي تمر بها على تلك الطرق.

بينما نصت المادة الخامسة على: على الجهات المعنية العمل على تنفيذ هذا القرار اعتبارا من يوم 2014/1/1، وان يتم إلغاء كل ما يخالف ذلك.

عباس: لا اتفاق

من اجل الافراج عن الاسرى جمعيا حتى لا يبقى الاسرى ينتظرون عشرين عاما اضافيا».

وكانت اسرائيل رفضت الافراج عن هؤلاء بعد توقيع اتفاق اوسلو عام 93 ثم افرجت عنهم بضغط من الادارة الامريكية.

وتعهد الرئيس الفلسطيني في كلمة خلال استقباله الاسرى بالعمل المستمر من اجل اطلاق سراح الاسرى كافة قائلا «نعدكم بان هذه الدفعة لن تكون الاخيرة وانما سيكون هناك دفعات من الابطال تاتي الينا ان شاء الله بعد الدفعة الرابعة والمرضى منهم جميعا».

واكد انه لن يكون هناك اتفاق نهائي قبل عودة جميع الاسرى الى بيوتهم.

وتطرق الرئيس عباس في حديثه الى قرار اللجنة الوزارية الاسرائيلية بضم الاغوار الى اسرائيل قائلا «هذه ارضنا وستبقى فلسطينية وهذا خط احمر لا يمكن تجاوزه».

إلى ذلك رحبت روسيا الاتحادية أمس بقرار السلطات الاسرائيلية الافراج عن الدفعة الثالثة من الاسرى الفلسطينيين في الوقت الذي عبرت فيه عن القلق حيال خطط الاستيطان.

ووصفت وزارة الخارجية الروسية في بيان هذه الخطوة بانها إنسانية من شأنها العمل على تعزيز الثقة بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني داعية إسرائيل الى الالتزام بالافراج عن الدفعة الرابعة والاخيرة في الموعد المقرر لما لها من أهمية في إيجاد مناخ إيجابي بين الجانبين.

من جانبه قال رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتانياهو أمس ان إمكانية تحقيق السلام مع الفلسطينيين فقط في حال حصلنا على تأكيدات خاصة بالحفاظ على أمننا ومصالح المستوطنات. واستخدم نتانياهو خلال كلمة القاها أمس في مؤتمر حول كيفية تطوير منطقة الجليل عقد بمدينة طبريا (مصالح المستوطنات) لأول مرة هذا الاسبوع ليضيفه على معادلة ما يسميه الحاجات الامنية لإسرائيل إذا ما أراد الفلسطينيون تحقيق السلام.

رئيس الوزراء السوري

قصارى جهده للوصول لحل سياسي مرض يحقق طموحات الشعب السوري.

وأضاف الحلقي خلال كلمته أمام البرلمان السوري أمس، أن الوفد محمل بآمال الرئيس بشار الأسد، مشيرا إلى أنه من يتصور أن الوفد ذاهب لتسليم السلطة فهو مخطئ.

واتهم رئيس الوزراء السوري، دولا غربية وعربية بتدريب المسلحين في خان العسل، كما اتهم المعارضة باستخدام الأسلحة الكيماوية، وأشار إلى أن الحكومة لم تستطع توصيل المساعدات إلى كل المتضررين.

المالكي يدعو الجيش العراقي للانسحاب من مدن الأنبار وتسليمها للشرطة

دعا رئيس وزراء العراق نوري المالكي أمس الجيش إلى الانسحاب من المدن وتسليمها إلى الشرطة، في إشارة إلى مدينتي الرمادي والفلوجة في الأنبار، وهو مطلب رئيسي للنواب، الذين قدموا استقالاتهم، احتجاجا على فض اعتصام المحافظة.

وقال المالكي في بيان: «لتتفرغ القوات المسلحة لإدامة زخم عملياتها، في ملاحقة أوكار القاعدة في صحراء الأنبار، ولينصرف الجيش إلى مهمته»، مسلما «إدارة المدن إلى أيدي الشرطة المحلية والاتحادية».

وعبّرت الأمم المتحدة من جهتها، عن القلق من الانهيار الأمني الخطير في محافظة الأنبار العراقية، ودعت الحكومة إلى تنفيذ الاتفاقات مع حكومة المحافظة المحلية، فيما طالبت قوى سياسية وكردية رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، بسحب قواته من الأنبار، بينما طالبت مرجعيات دينية القوى السياسية بالاستقالة من الحكومة والبرلمان، محذرة الجيش من التعرض للمدنيين.

وأفاد ناشطون في مدينة الرمادي غرب العراق بأن اشتباكات عنيفة اندلعت ليلا بين مسلحي العشائر والقوات الحكومية القادمة من بغداد التي فضت أمس الأول الاعتصام المناهض للحكومة بساحة الاعتصام في مدينة الرمادي بمحافظة الأنبار في عملية رافقتها اشتباكات بين الطرفين أسفرت عن مقتل عشرة أشخاص.

وتظهر صور واردة من الرمادي، كبرى مدن المحافظة ذات الأغلبية السنية والواقعة غربي بغداد، مشاهد لتبادل إطلاق نار كثيف بين الجانبين مع انتشار مكثف لرجال العشائر بعد فرض سيطرتهم على معظم أحياء المدينة.

وفي وقت سابق أظهرت لقطات مسجلة بثتها مساء قناة «العراقية» الحكومية قوات أمنية تسير داخل الخيم الفارغة في ساحة الاعتصام بالرمادي، فيما كان لا يزال بعض عناصر هذه القوات يعملون على تفكيك الخيم.

وفي وقت سابق، قال علي الموسوي المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء نوري المالكي «أكدت مصادر العمليات العسكرية في الأنبار أن الشرطة المحلية والعشائر وبالتنسيق مع الحكومة المحلية في الأنبار انتهت من إزالة الخيم في الساحة وفتحت الشارع الذي كان مغلقاً».

من جهته أعلن الطبيب أحمد العاني من مستشفى الرمادي العام أن المستشفى تلقى جثث عشرة مسلحين، وعالج 30 مسلحا آخر أصيبوا بجروح أثناء الاشتباكات مع قوات الأمن.

وينهم المعتصمون -الذين بدأوا تحركهم قبل عام- رئيس الوزراء نوري المالكي باتباع سياسة طائفية تدفع نحو تهميش السنة واستهداف رموزهم.

وقال المالكي أثناء استقباله أمس الأول عددا من شيوخ ووجهاء عشائر عراقية إن «العمليات العسكرية الجارية في الأنبار وحدت العراقيين خلف القوات المسلحة، وهذا هو عنوان الانتصار الحقيقي».

وتم التوصل إلى ذلك الاتفاق في ختام اجتماع تفاوضي ضم أعضاء مجلس محافظة الأنبار ووزير الدفاع بالوكالة سعدون الدليمي. وقالت النائبة عن محافظة الأنبار لقاء وردي إن المشاركين بالاجتماع وافقوا على فض الاعتصام «مكرهين» لتجنب احتمالات اقتحام القوات العسكرية ساحة الاعتصام.

أمريكا: يقلقنا

وقالت نائبة المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية ماري هارف للصحافيين ان الولايات المتحدة تشعر بالقلق ازاء قرار الحكومة المصرية المؤقتة الذي اتخذته في 25 ديسمبر الجاري والقاضي باعتبار جماعة الإخوان المسلمين تنظيما ارهابيا فضلا عن الاعتقالات الجارية بما في ذلك تلك التي تطال المتظاهرين السلميين ونشطاء المجتمع المدني والناشطين السياسيين.

واضافت ان واشنطن لاتزال تشعر بقلق بالغ إزاء كل الاعتقالات ذات الدوافع السياسية وعمليات الاحتجاز والاتهامات في مصر.

وشددت هارف على أن هذه الإجراءات تثير تساؤلات حول تطبيق سيادة القانون بنزاهة وإنصاف وعدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية في مصر.

إلى ذلك أكد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي أمس أن حماية الشعب المصري وتوفير المناخ الآمن للمواطنين للمشاركة في عملية الاستفتاء على مشروع الدستور من المهام الرئيسية للقوات المسلحة.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الاوسط أن تأكيد السيسي جاء خلال اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمناقشة الترتيبات والإجراءات المتعلقة بتأمين عملية الاستفتاء على مشروع الدستور والمقرر إجراؤها يومي 14 و15 يناير المقبل وجاهزية واستعداد القوات المكلفة بتأمين المقار واللجان الانتخابية بجميع محافظات مصر.

كما أكد السيسي في هذا الاطار ضرورة تفهم القوات المشاركة للمهام والواجبات المكلفة بها والتعامل بكل حسم ضد من يحاول التأثير على إرادة المواطنين أو المساس بأمنهم وسلامتهم.